الغانم عزى نظيريه في الهند بضحايا تحطم طائرة مروحية

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس البرلمان الهندي اوم بيرلا، ورئيس مجلس الولايات فينكايا نايدو، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث تحطم طائرة مروحية في ولاية تاميل نادو جنوب الهند والذي أودى بحياة ركابها كافة ونجاة أحدهم.

ممن أتموا 21 عاماً بالتساوي

5 نواب يقترحون توزيع 20 بالمئة من أرباح "صندوق الأجيال" على المواطنين

مجلس الأمة

أعلن النائب محمد المطير عن تقديمه أمس بمشاركة النواب شعيب المويزري وثامر السويط ومرزوق الخليفة وخالد العتيبي، اقتراحا بقانون يقضي بـ"بتوزيع 20 في المئة من الأرباح السنوية لصندوق الأجيال في الهيئة العامة للاستثمار على المواطنين الذين أتموا 21 عاما بالتساوي".

وأشار النواب إلى أن "أهم فوائد المقترح مساعدة المواطنين في أمورهم المعيشية وتسديد قروضهم"، مبينين أنه "بهذا سيراقب الشعب بفاعلية أداء الصندوق والقائمين عليه".

انطلاق اجتماع اتحاد برلمانات دول منظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول بمشاركة الكويت

الوفد الكويتي المشارك بالاجتماع

انطلقت أعمال المؤتمر الـ16 التحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدينة اسطنبول أمس بمشاركة 38 وفدا من بينهم وفد دولة الكويت.

وتشارك دولة الكويت في المؤتمر الذي تتواصل أعماله لمدة يومين تحت عنوان "المشاركة الضمير والإسلام: فلسطين الهجرة وأفغانستان" بوفد برلماني مكون من أمين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور حمد المطر، وعضو الشعبة البرلمانية النائب أسامة المناور.

واقترح رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب في كلمته الافتتاحية تأسيس لجنة لمتابعة أوضاع الأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وقال شنطوب إن مجتمعات الأقلية المسلمة في البلدان غير الأعضاء تتعرض للعنف والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان مشددا على ضرورة مد يد العون للمسلمين في تلك البلدان وإيصال أصواتهم.

وأضاف "انطلاقا من هذا المبدأ أقترح تشكيل لجنة خاصة ضمن لجنة العلاقات السياسية والخارجية لدى اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تراقب حقوق الإنسان في تلك البلدان التي تحتضن أقليات مسلمة ومتابعة مشاكلهم عن قرب وبشكل مؤسساتي".

وأوضح أن اللجنة ستقوم أيضا بإعداد تقارير حول هذه المواضيع ونقلها إلى الرأي العام العالمي.

وتأسس اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إيران في 17 يونيو 1999 ويقع مقره الرئيسي في طهران.

خلال لقاء جمعه بالسفير الديحاني

رئيس البرلمان الأردني: مواقف الكويت «صلبة» في نصرة القضايا العربية

الدغمي والديحاني خلال اللقاء

أشاد رئيس مجلس النواب الأردني عبد الكريم الدغمي بمواقف الكويت "الصلبة والثابتة" تجاه نصرة قضايا الشعوب العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

جاء ذلك في أثناء لقاء جمع الدغمي الذي انتخب رئيسا لمجلس النواب الأردني الـ19 أخيرا مع سفير دولة الكويت لدى الأردن عزيز الديحاني لبحث سبل تعزيز العلاقات البرلمانية والشعبية بين البلدين الشقيقين بما يحقق المصالح المشتركة.

وأكد الدغمي في أثناء اللقاء أن لدولة الكويت مواقف قومية وعروبية "مشرفة" ناحية دول المنطقة وشعوبها مشيرا إلى دعمها المستمر للأردن ومؤازرتها له في الأزمات ما يعكس "أخوية العلاقة واستراتيجيتها".

وأضاف أن البلدين تجمعهما علاقات "تاريخية" على جميع الأصعدة والمستويات وتتوجها رؤى مشتركة وتطابق في المواقف إزاء القضايا المختلفة في ظل تنسيق مستمر مدفوع بتوجيهات سامية من القيادتين السياسيتين.

وأكد حرصه هو وزملاؤه أعضاء البرلمان الأردني على تعزيز العلاقة البرلمانية مع مجلس الأمة وزيادة المواءمة والتنسيق وتبادل الخبرات التشريعية لترسيخ البعد الشعبي في دعم مسيرة العمل العربي وخدمة المصالح المشتركة.

ومن جانبه أكد السفير الديحاني حرص الكويت على تنمية العالقة مع الأردن في مختلف المجالات لتكون "نموذجا مميزا" في العلاقات العربية مشددا على حرص القيادة السياسية العليا على فتح فضاءات أرحب أمام التعاون المشترك.

ونقل تهاني وتبريكات رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بمناسبة انتخاب الدغمي رئيسا للبرلمان الأردني مشيدا في الوقت نفسه بالمشاركة الفاعلة للبرلمان الأردني في رسم السياسات العربية المشتركة ومواجهة التحديات الملقاة على عاتق الأمة العربية.

وانتخب النائب عبد الكريم الدغمي رئيسا لمجلس النواب الأردني خلفا للنائب عبد المنعم العودات في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الـ19 منتصف الشهر الماضي.

في ظل التوقعات بالتوسع في طلبات حجز البنوك

الطريجي لإعادة النظر بإجراءات الحجز على ما للمدين لدى الغير

عبدالله الطريجي

أعلن النائب د.عبد الله الطريجي عن تقدمه باقتراح برغبة بتشكيل لجنة تتولى دراسة تطوير اليات وإجراءات التنفيذ الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير، في ظل التوقعات بالتوسع في طلبات اجراء حجز البنوك بسبب الغاء حبس المدين، وبحث البنوك الدائنة عن ضمان وفاء.

ونص الاقتراح على انه في ظل بروز أهمية البحث في اجراءات التنفيذ المدني في الكويت من خلال الآتي:

1. اتجاه التشريع الكويتي بإلغاء حبس المدين، والذي عبر عنه بإقرار القانون 71 لسنة 2020 بإصدار قانون الإفلاس، إذ الغى المواد –292 298 من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهي الخاصة بحبس المدين.
2. لم يرافق هذا الاتجاه أي تطوير لإجراءات واحكام التنفيذ المنظمة في قانون المرافعات المدنية والتجارية.
3. التطور الهائل في استخدام الأنظمة الالكترونية والاعتماد على الانترنت في تسهيل وتسريع إجراءات العمل.

ولما كان حبس المدين الخيار الانجح والأفضل لإلزامه على تنفيذ الحكم وتسديد التزامه، فإنه بإلغاء هذا الحكم فلم يبقى أمام الدائن الا التمسك بتطوير عمليات وإجراءات التنفيذ باعتبارها الطريق الأكثر جدوى وأمانا في استيفاء حقه وتنفيذ الحكم القضائي.

ومن أهم إجراءات التنفيذ والتي تؤثر في البيئة التجارية والاستثمارية، هي تلك المتعلقة بحجز ما للمدين لدى الغير وتحديدا تلك المتعلقة بالبنوك التجارية والتي تهم الدائنين وقطع أي طريق للتهرب او تهريب الأرصدة.

لذلك، تظهر أهمية إعادة النظر بإجراءات واحكام إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير، فيما يتعلق بالبنوك، وذلك لأسباب فرزها الواقع الذي أشرنا اليه، ومنها:

1. عدم مراعاة خصوصية وتطور عمليات البنوك واعتمادها الكبير على الانترنت والأنظمة الالكترونية، حيث ساوى المشرع بين المحجوز لديهم سواء كانوا افراد و بنوك، وهذا كان يمكن قبوله سابقا، ولكن في ظل الغاء حبس المدين وتطوير عمليات البنوك والربط الالكتروني فانه غير مقبول.
2. قيام البنوك بتقديم إقرارات بالأرصدة دون مراعاة بالمبالغ المتوفرة بعد إجراء الحجز، الأمر الذي يجعل المدين قادر على التلاعب في حال علمه بوجود طلب إجراء حجز، او مدين سيء النية يمكنه من استغلال ذلك لوجود مدة كافية له بين طلب توقيع الحجز والموافقة عليه.
3. البطء والخطأ البشري في اجراء عمليات الحجز.
4. تعدد البنوك المقرة بما للمدين يرهق الدائن، حيث يلجأ الدائن بحجز مبالغ تحت يد أكثر من بنك، وهنا كل بنك ملزم بتقديم إقرار بما في الذمة وحجز وتوريد المبالغ المطلوبة، واحيانا ستكون اكثر من المبالغ المطلوبة وهو في هذه الحالة الأخيرة سيلحق ضرر بالمدين.
5. التوقعات في التوسع في طلبات اجراء حجز البنوك بسبب الغاء حبس المدين، في سبيل البحث عن ضمان وفاء.

لذلك ولكل ما سبق، واستنادا لأحكام اللائحة الداخلية.

فإني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

نظراً للإشكالات التي ذكرناها والتي يثيرها حجز البنوك في ظل الغاء حبس المدين والتطور في الربط الالكتروني وعمليات البنوك، فاننا نرى بضرورة دراسة شاملة لأليات التنفيذ، ولأن الموضوع قانوني وله ابعاد اقتصادية وتجارية واجتماعية فإننا نرى بالاتي:-

1. قيام الحكومة بتشكيل لجنة تتولى دراسة تطوير اليات وإجراءات التنفيذ وخاصة ما يتعلق بموضوع هذا الاقتراح، على ان تتشكل من ممثلي الجهات التالية:
   - وزارة العدل
   - إتحاد البنوك
   - غرفة التجارة والصناعة
   - جمعية المحامين
2. تتولى اللجنة اجراء دراسة شاملة ، تستهدف تطوير اليات التنفيذ لجعلها متوافقة مع التطور الهائل في التكنولوجيا، وعليها الاطلاع والاستفادة من التجارب المختلفة ومنها تجربة التنفيذ الذكي التي طبقت في دول عدة.
3. دراسة إضافة نصوص وأحكام خاصة تنسجم مع خصوصية البنوك ومنها:-
   - إيجاد ربط الكتروني قانوني مع البنوك عبر نظام تسوية موحد، يرتبط مع إدارة التنفيذ.
   - ربط كافة البنوك عبر جهة ربط واحدة تكون مسؤولة عن تسوية المديونيات مع إدارة التنفيذ.
   - تزويد جهة الربط بأسماء المدينين وبياناتهم، ومراعاة ضمانات الخصوصية وسرية الحسابات المصرفية.
   - إيجاد آلية لاستمرار توريد المبالغ من البنوك الى حين استكمال السداد، وفي حال السداد تخطر جهة الربط لرفع اسم المدين في حال السداد الكلي او تعديل القيمة المطالب بها ، ومنها توريد المبالغ الى ملف التنفيذ دون الحاجة لإجراء حجز إضافي.
   - وغيرها من الإجراءات الخاصة بالتنفيذ على الأرصدة.
4. وهذا يستتبع كذلك تطوير نظام البنوك ومنها:
   - منع المدين من طلب القروض حتى سداد المديونية وتوقيف جميع وكالاته ومنعه من فتح أي حساب بنكي.
   - منع المدين وإلغاء حصوله على بطاقات إئتمان او صرف دفتر شيكات ومنعه من فتح أي حساب بنكي لصالحه او لشركة يمثلها وإلغاء أي تفويض سابق له حتى سداد كامل المديونية.
5. تتولى اللجنة دراسة كل ما سبق وتقديم توصياتها المتعلقة بتعديل التشريعات ذات الصلة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تشكيلها.

خصوصا ما يتعلق بعدم صرف وتوزيع أرباح عليهم

صالح المطيري: تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة لمناقشة قضايا المتقاعدين

صالح المطيري

قال النائب د. صالح المطيري إنه تقدم ومجموعة من النواب بطلب تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة لمناقشة القضايا المتعلقة بالمتقاعدين خصوصا ما يتعلق بعدم صرف وتوزيع أرباح المؤسسة العامة للتأمينات على المتقاعدين.

وأضاف المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان شريحة المتقاعدين تعاني من زيادة الأعباء المعيشية وعدم كفاية مرتباتهم لسد الاحتياجات المعيشية في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.

وبين أنه ستتم مناقشة الفوائد الربوية لقروض مؤسسة التأمينات للمتقاعدين وسبل تقديم قوانين ذات فائدة للمتقاعدين.

في موضوع آخر أعلن المطيري عن تقدمه ومجموعة من النواب باقتراح بقانون بصفة الاستعجال لإقرار مزايا مستحقة للأطباء منها بدلات للتخصصات النادرة والخفارات والاختصاص من ضمن البدلات المعتبرة في حكم المرتب.

وأكد أن الاقتراح يقضي أيضا يتناول الإجازات وتغيير نهاية الخدمة إلى مكافأة استحقاق لمن أمضى 30 عاما في المهن الطبية.

وأوضح أن الاقتراح بقانون جاء بناء على ما تم الاطلاع عليه من الجمعيات الطبية ومن باب الاستثمار بالعنصر البشري وتهيئة البيئة المناسبة للأطباء الكويتيين في القطاعين الأهلي والحكومي.